# مِن الشُّبهات واللَّطائف اللُّغوية في القرآن الكريم

## دراسة وصفية تحليلية

***د/ داليا سامي أحمد حسن***

مدرس اللغويات (النحو والصرف)–قسم اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة المنوفية

**الملخص:**

يعرض هذا البحث لدراسة وصفية تحليلية، تدور حول بعض الشُّبهات اللُّغوية واللَّطائف أو نكت الإعجاز الموجودة في القرآن الكريم، وقد حاول الباحث جهده– من خلال هذه الدراسة– دحض هذه الشبهات اللغوية؛ التي أثارها أعداء الإسلام وخصومه طعناً في القرآن الكريم، وقد اعتمد في سبيل ذلك على التحليل اللغوى بمستوياته المختلفة (الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية)، وأصول النحو ومعطياته كذلك، واضعا نُصب عينيه المعركة الجدلية الدائبة– والتي قد تصل إلى حد القطيعة– بين المعيار (المتمثِّل في تلك القواعد التي قعَّدها النحاة)، والاستعمال (المتمثِّل في النصوص اللغوية)، تلك المعركة التي قد تسفر عن توهم وجود خلل أو اضطراب ممَّا يتسبب بدوره في ظهور تلك الشبهات اللغوية.

هذا، وقد أسفر البحث عن عدّة نتائج، يُعَدّ من أهمها: ضرورة الاعتداد بأساليب العرب الفصحاء، الموثوق بعربيتهم، وتفعيل هذه الأساليب في تفنيد ودرء بعض الشبهات اللغوية .

ومن اللطائف القرآنية التي توصَّل إليها البحث كذلك: حقيقة مصطلح **(واو الثمانية)**، وهو مصطلح خاص باللفظ القرآني، يقترن وجوده بالقرآن الكريم، وله اعتلاق باللفظ الدال على العدد (ثمانية)، ويرتبط في دلالته ارتباطاً وثيقا بأصل وضعه على صيغة النسب.

**مدخل:-**

ممَّا لاشك فيه أنَّ القرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي، وهو كتاب الله الخالد الذي لا يداخله شك أو باطل **[لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ]** (1)، وقد نزل هذا الكتاب المجيد بلغة العرب ولسانهم **[ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ]** (2) وقد انضوى القرآن الكريم على إعجاز لغوى وبياني، تحدّى به العرب- وهم أهل اللغة- عن الإتيان بمثله **[ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ]** (3)، فبرهن بذلك على أنَّه كتاب الله المنزَّل بوحي من عنده على رسوله، وليس افتراء **[وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى مِن دُونِ اللّهِ وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ]** (4)، وقد تكفَّل الله-عزّ وجلّ- بحفظه **[ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ]** (5).

هذا، وقد حاول أعداء الإسلام وخصومه من المستشرقين وغيرهم، تسديد السهام إلى القرآن الكريم بدعوى أنَّ فيه اضطرابا ولبسا، تلك الدعوى التي تتفق مع منهجهم في إثارة الشبهات حول القرآن الكريم؛ بغية حصول الاضطراب في الفهم والعقيدة والسلوك.

ومن يستعرض تاريخ القرآن يجد أن الحرب عليه قديمة قدم الزمان "ولعل من الهجمات الشرسة التي تعرض لها القرآن الكريم زمن الحروب الصليبية تأليف بعض المستشرقين (6) كتابا بعنوان (دحض القرآن) كما قاموا بترجمة ألفاظ القرآن الكريم (وليس معانيه) إلى اللغة اللاتينية كمدخل إلى التحريف والتشويه"(7).

1() سورة فصلت 42/41.
2() سورة يوسف 2/12.
3() سورة الإسراء 88/17.
4() سورة يونس 37/10.
5() سورة الحجر 9/15.
6() ومن المستشرقين الذين هاجموا القرآن من خلال الدراسات القرآنية: تيودورنولدكه، الذي ألَّف كتابا بعنوان (تاريخ القرآن)، وقد تأثر به من جاء بعده، ويُعدّ هذا الكتاب إنجيل المستشرقين في مرجعية الدراسات القرآنية؛ وجولد تسيهر الذي ألف كتابا تُرجم إلى العربية تحت عنوان (مذاهب التفسير الإسلامي). كمال اللغة القرآنية، للدكتور محمد محمد داود ص 12، 13.
7() كتاب موسوعة بيان الإسلام، تأليف نخبة من كبار العلماء، المجلد الثاني ح 9/2.

وليس الأمر قاصراً على المستشرقين فحسب، ولكن هناك مَن مدَّ لهم يد العون من أعداء العروبة كسلامة موسى[8] في مصر، وسعيد عقل[9] في لبنان وغيرهم ممَّن ركزوا جهودهم للدعوة إلى اللاتينية وتوهين العربية الفصحى "... ودعوا الشعوب العربية إلى استخدام لهجاتها المحلية (العامية) واتخاذ الحروف اللاتينية رموزا لكتابتها، والهدف من وراء ذلك مفضوح. إنَّ القرآن–فيما يشعرون– شوكة في حلوقهم، وهو يوحَّد تحت رايته مسلمي العالم أجمع، وإنّ اللغة الفصحى هي الرباط الذي يوحَّد بين أوطان العروبة، ويربطها بالقرآن مع سائر أوطان الإسلام في آن. إذن، فلتشن الحرب على هذين الهدفين لتحطيمهما: **القرآن والعربية** من أجل القضاء على كل أمل في الوحدة العربية، أو الإسلامية".[10]

ولكن اللّه يأبي إلا أن يتمّ نوره **[ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ]** [11]، فأعداء الإسلام وخصومه ليسوا طلاب حق ولا باحثين عنه، وفي هذا الصدد يقول العلامة **محمود محمد شاكر**: "لم يكن غرض العدو أن يقارع ثقافة بثقافة، أو أن ينازل ضلالاً بهدى، أو أن يصارع باطلاً بحق، أو أن يمحو أسباب ضعف بأسباب قوة، بل كان غرضه الأول والأخير أن يترك في ميدان الثقافة في العالم الإسلامي جرحى وصرعى لا تقوم لهم قائمة، وينصب في أرجائه عقولا لا تدرك إلا ما يريد لها هو أن تعرف، فكانت جرائمه في تحطيم أعظم

8() الأعلام، للزركلى 107/3، وفيه: "سلامة موسى القبطي المصرى (1378هـ- 1985م): كاتب مضطرب الاتجاه والتفكير، ولد في قرية العفى بقرب الزقازيق، وتعلم بالزقازيق وباريس ولندن، ودعا إلى الفرعونية، وشارك في تأسيس حزب اشتراكي، ولم يلبث أن حله الإنجليز واعتقلوه .. صنّف وترجم ما يزيد على أربعين كتابا، طُبعت كلها، منها: "حرية الفكر وأبطالها في التاريخ"، و"نظرية التطور وأصل الإنسان" وكان كثير التجني على كتب التراث العربىّ، يناصر بدعة الكتابة بالحرف اللاتينى".

9() الأعلام 99/3، وفيه: "سعيد عقل 1334هـ- 1916م: سعيد بن فاضل بن بشار عقل، صحفي، ولد في الدامور (بلبنان)، وتعلم ببيروت، ثم سافر إلى المكسيك، فأصدر جريدة "صدى المكسيك"، وعاد إلى بيروت فأصدر جريدة أغلقتها الحكومة، وانزوى في قريته (الدامور) بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، فاعتقل، واتهم بالسعي إلى إنشاء مملكة عربية مستقلة، فأعدم شنقا ببيروت".

10() المنهج الصوتي للبنية العربية، الدكتور عبد الصبور شاهين ص 12.

11() سورة الصف 8/61.

ثقافة إنسانية عُرفت إلى هذا اليوم، كجرائمه في تحطيم الدول وإعجازها مثلا بمثل، وقد كان ما أراد الله أن يكون، وظفر العدو منَّا بما كان يبغي ويريد"[12].

ومع يقين البحث بأنَّ الإعجاز القرآني يفوق كلَّ محاولة وجهد؛ فإنّ الباحث يتقدَّم – على استحياء– لخوض ذلك الميدان، عن طريق تقديم محاولة لدرء بعض الشبهات اللغوية، وإلقاء الضوء على بعض اللطائف القرآنية، وذلك من خلال بحث علمي تحت عنوان "**من الشبهات واللطائف اللغوية في القرآن الكريم، دراسة وصفية تحليلية**"، وهو بحث قائم على التحليل اللغوى بمستوياته المختلفة، وأصول النحو ومعطياته.

***منهجية البحث:-**

يُعني هذا البحث بإلقاء الضوء على بعض الشُّبهات اللغوية التي أثارها أعداء الإسلام وخصومه حول القرآن الكريم، ومحاولة **درء** تلك الشبهات، والوصول إلى منشأها، وكيفية الردّ عليها بأدلة دامغة مرتكزة على التحليل اللغوى بمستوياته المختلفة، كما يُعني البحث–أيضا– بإيجاد بعض اللطائف القرآنية أونكت الإعجاز المغفول عنها على حد قول بعض العلماء. [13]

**أمَّا أهم خصائص هذه الدراسة، فهي:**

دراسة تقوم على اتباع المنهج الوصفي التحليلى، الذي يصف جهود العلماء القدامى غير متغافل عن إسهامات المحدثين، ويحلل الشبهات اللغوية التي أثارها أعداء الإسلام حول القرآن الكريم، ويكشف ما بها من زيف وافتراء، مع الاحتراز من الخلط بين المادة والتقعيد، وهو خلط لا تقبله الدراسة الحديثة. [14]

أمَّا عن الدراسات السابقة، فلم يعثر الباحث على أي بحث أو رسالة علمية، تتناول موضوع الشبهات واللطائف اللغوية في القرآن الكريم، ولكن من البديهي أنني لم أبدأ من

12() كلمة عن إعجاز القرآن ضمن مقدمة لكتاب مالك بن نبى "الظاهرة القرآنية" ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين ص 21، وكمال اللغة القرآنية ص 15.
13() التحرير والتنوير، لابن عاشور، المجلد (الثاني عشر) ح 52/25.
14() المنهج الصوتي للبنية العربية، الدكتور عبد الصبور شاهين ص 35.

فراغ؛ فقد أفدت كثيرا من كتابات العلماء في كتب مفردة، أو كتابات متفرقة في كتب ذات موضوعات أعمّ وأشمل.

**-فمن الكتب التي أُفردت للشبهات اللغوية في القرآن الكريم:-**

* **كتاب الرد على المدعين أن بالقرآن أخطاء نحوية،** للدكتور أحمد الشيمى، تناول الكتاب في عدة صفحات الرد على المزاعم القائلة أن بالقرآن أخطاء نحوية، وقد عرضها المؤلف على شكل مسألة وجوابها، وبشكل متسلسل حسب ترتيب سور القرآن الكريم، حتى سورة طه.
* **كتاب الرد على شبهات حول أخطاء إملائية في القرآن الكريم،** للدكتور عبد الرحمن دمشقية، جمع هذا الكتاب كثيرا من شبهات أهل الزيغ الإملائية، محاولا تفنيدها والردّ عليها بالعلم والدليل.

**-ومن الكتب التي عقدت للشبهات اللغوية بعض المباحث أو جزءا في أثناء تناولها موضوعات أعمّ وأشمل: -**

* **كتاب موسوعة بيان الإسلام،** تأليف نخبة من كبار العلماء، وهذه الموسوعة التي تقع في أربعة وعشرين مجلدا، قام عليها أكثر من مائتي عالم وباحث في تخصصات مختلفة، وقد قامت بالردّ على قرابة مائتين وألف شبهة، مرتكزة في ذلك على الدليل النقلى والعقلى معاً.

***كتاب كمال اللغة القرآنية بين حقائق الإعجاز وأوهام الخصوم، نظرات فيما أثير من شبهات وأوهام،** للدكتور محمد محمد داود، عميد معهد معلمي القرآن الكريم بالقاهرة، والخبير بمجمع اللغة العربية.

وقد صدّر المؤلف كتابة بتمهيد، ذكر فيه تاريخ الحرب على القرآن، ودوافع الهجوم عليه من قبل أعدائه، وقد صنَّف الشبهات التي يطرحها الخصوم إلى خمسة أقسام.

***أهداف الدراسة:-**

**ولعل من أبرز ما تسعى إليه هذه الدراسة:-**

- إلقاء الضوء على بعض الشبهات اللغوية؛ بغية الوصول إلى أدلة دامغة يبرأ بها البحث من تلك الشبهات، وذلك عن طريق الارتكاز على التحليل اللغوى بمستوياته المختلفة.

- ضرورة الاعتداد بأساليب العرب الفصحاء، الموثوق بعربيتهم، وتفعيل هذه الأساليب لدرء بعض الشبهات اللغوية في القرآن الكريم "**أو ليس النحو العربي استقراء لما جرى عليه كلام العرب، ووصفا لطرائقهم في التركيب وغيره من مستويات اللغة؟!**"[15].
- محاولة الربط بين الظاهرة النحوية والتحليل الصوتي؛ إذ إنَّ كثيرا من الظواهر النحوية لا يمكن تفسيرها إلا على أساس صوتى.
- الاعتداد بأصول النحو والتمسك بها، كدليل للوصول إلى كنه بعض اللطائف اللغوية، أو نكت الإعجاز الموجودة في القرآن الكريم.
- الاحتراز من الخلط بين المادة (المتمثِّلة في النصوص اللغوية)، والتقعيد (المتمثِّل في تلك القواعد التي قعَّدها النحاة)، وهو خلط لا تقبله الدراسة الحديثة.
- بيان أثر السياق في الإيقاع، ذلك الإيقاع الذي جاء بدوره متفقاً مع المعنى والمضمون في النص القرآني.

خطَّة البحث:-

**هذا، وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون على النحو الآتي:**

**أولا-مدخل**

**ثانيا-مبحثان، يسعى كلٌّ منهما لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، وهما:-**

**المبحث الأول- من الشبهات اللغوية في القرآن الكريم، وقد ارتكز هذا المبحث على ثلاثة محاور رئيسة:-**

- الارتكاز على أساليب العرب الفصحاء، الموثوق بعربيتهم.
- محاولة الربط بين الظواهر النحوية والتحليل الصوتي.
- القراءة حجَّة على النحاة، وليس العكس.

15() كمال اللغة القرآنية ص 65.

**المبحث الثاني–مِن اللطائف اللغوية في القرآن الكريم، وقد ارتكز هذا المبحث على بيان:**

- حقيقة مصطلح "**واو الثمانية**".
- الفارق اللغوى بين أصل وضع **(ما)** و **(الذى)**، وتوظيف ذلك الفارق في بيان المراد من النص القرآني.

**ثالثاً– خاتمة تعرض لأهم النتائج التي توصَّل إليها البحث، وقائمة تشتمل على أهم المصادر والمراجع التي اشتمل عليها البحث.**

والله أسأل أن يوفق الجميع لخدمة لغة القرآن، وأن يهدينا سواء السبيل، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، فهو نعم المولى ونعم النصير.

**الباحثة**

**داليا سامي أحمد**

**كلية الآداب – جامعة المنوفية**

## المبحث الأول

## مِن الشُّبُهات اللُّغوية في القرآن الكريم

لقد حاول المدعون والمشككون من المستشرقين وغيرهم، التسلل إلى القرآن الكريم بدعوى أنَّ فيه اضطرابا ولبسا، أسهم في ظهور العديد من الشُّبهات اللغوية، وقد نقل هؤلاء تلك الشبهات من كتب التفسير وكتب إعراب القرآن "وأكثر المطاعن التي تُوجّه للقرآن اليوم مأخوذة من هذه الكتب ونحوها، غاية ما في الأمر أنَّ الطاعنين نقلوا الشبهة وأغفلوا الردّ عليها، مع المبالغة والتنويع في عرض الشبهة حتى تعود الشبهة الواحدة إلى عشرات الصياغات، فيهيأ لك أنك أمام عشرات الشبهات وليس أمام شبهة واحدة"[16].

وفي هذا المبحث، يحاول الباحث جهده دحض بعض الشبهات اللغوية، وكشف ما بها من زيف وافتراء، والردّ على هؤلاء المدعين، فهم ليسوا طلاب حق، ولا باحثين عنه، وجل همهم هو البحث عن الزلات في كتاب لا زلات فيه، ولذا فإن الردّ عليهم أمر جدّ وليس بهزل، وذلك لأن حركة الاستشراق كما يؤكد الدكتور **حمدى زقزوق** "لها آثار كبيرة على قطاعات عريقة من المثقفين في العالم الإسلامي وفي العالم الغربي على السواء؛ ولهذا لابد من التوافر على دراسة الاستشراق دراسة عميقة، وليس يكفي أن نقول: إنّ ما يكتبونه كلام فارغ، فهذا الكلام الفارغ مكتوب بشتى اللغات الحية، ومنتشرا انتشارا واسعا على مستوى عالمي"[17].

وهنا يجدر بالبحث– قبل الخوض في غمار هذه الدراسة– أن يعرض مصطلح "الشُّبهة" لغة واصطلاحاً، وذلك لما له من دور محورى في المعالجة المستهدفة من وراء هذا البحث.

فـ"الشُّبهة" في اللغة: الالتباس، وأمور مُشْتَبِهَة و مُشَبَّهةٌ: مشكلة يشبه بعضها بعضا، وشبَّه عليه: خلَّط عليه الأمر حتى اشتبه بغيره. [18]

16() كمال اللغة القرآنية ص9.
17() مجلة المسلم المعاصر (في مواجهة الاستشراق)، العددان 65، 66 معا ص 38.
18() لسان العرب، لابن منظور. مادة (شبه) 2190/4.

وفي الاصطلاح: "الشئ الغامض الذي يصاحب أمرا فيمتنع تمييزه عن غيره"[19]

ويمكن تعريفها (الشُّبهة) في المصطلح الدعوى بأنَّها: "كل ما يثير الشك والارتياب في صدق الداعي وحقيقة ما يدعو إليه، فتمنع المدعو من رؤية الحق والاستجابة له، أو تؤخّر هذه الاستجابة"[20].

وبعد عرض مفهوم (الشّبهة)، يشرع البحث في تفنيد بعض الشُّبهات اللغوية، تمهيدا للردّ عليها بالعلم والدليل، مستعينا في سبيل ذلك بثلاثة محاور رئيسة، مستوحاة من التحليل اللغوى، وأصول النحو ومعطياته، وهي:

**المحور الأول:** الارتكاز على أساليب العرب الفصحاء، الموثوق بعربيتهم.

**المحور الثاني:** محاولة الربط بين الظواهر النحوية والتحليل الصوتى.

**المحور الثالث:** القراءة حجَّة على النحاة، وليس العكس.

وهنا آثر البحث الاعتماد على هذه المحاور الرئيسة في تفنيد ودرء الشبهات اللغوية المثارة في القرآن الكريم، ولم يعمد إلى تصنيف تلك الشبهات – حسب التحليل اللغوى– إلى شبهات صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية؛ وذلك لأن النص اللغوى كلٌّ لا يتجزأ، كما أن البحث اللغوى الحديث يتعامل مع المستويات اللغوية على أنها تتكامل؛ فكل مستوى يرتبط بالآخر ويفيد منه، وإنما كان هذا التقسيم لتيسير الدراسة والفهم لجوانب اللغة، أمَّا واقع اللغة المنطوقة، فلا يعرف هذا التقسيم، فالكلام المنطوق تتكامل فيه كل هذه المستويات، وتأتي دفعة واحدة[21].

**المحور الأول: الارتكاز على أساليب العرب، الموثوق بعربيتهم.**

مِن العجيب أن يتصدّى للقرآن مَن لا علم له بالعربية؛ ولذا فإنَّ الاعتماد على أساليب العرب قد يسهم في دحض بعض الشبهات اللغوية المثارة حول القرآن الكريم، ومن هذه الشبهات: **شبهة نصب الفاعل**، ويتضح ذلك جليا من خلال قوله تعالى:

---

19() وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية، لمحمد الزحيلى 756/2.

20() مقدمة المحاضرة الأولى-الأكاديمية العلمية لإعداد دعاة أفريقيا.
https://m.facebook.com

21() التفكير اللغوى بين القديم والجديد، للدكتور كمال بشر ص 149.

**[ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ]** [22] .

**وتنشأ هذه الشُّبهة:** من ادّعاء بعض المشككين –حين النظر إلى هذه الآية الكريمة– أنَّ القرآن خالف قواعد العربية، ونصب الفاعل "الظالمين"، وحكمه الرفع لا النصب، والصواب عندهم أن يقال "الظالمون"[23] بالرفع.

**الرد على هذه الشُّبهة:**

وقد أبطل العلماء هذه الشُّبهة، ويتضح ذلك من خلال قولهم: "أمّا ما يتوهمه بعضهم من أنَّ القرآن الكريم نصب الفاعل، فوهم باطل من وجهين:

1) أن الفعل **[ ينال ]** فعل متعدٍّ، بمعنى: يشمل أو يعمّ أو ينفع، كما في الآية، أي: لا يشمل عهدى الظالمين، فـ "عهد" هنا فاعل، و"الظالمين" مفعول به، مثال ذلك: أن يقول الوالد لأبنائه: لا ينال رضاى العاقين، والفعل (ينال) يأتي أيضا بمعنى "يصل لـ"، فيكون معنى الآية: لا يصل عهدى للظالمين، وعليه فلفظة "الظالمين" منصوبة على نزع الخافض، أو لا يصل الظالمين عهدى، إذا قدمنا المفعول وأخرّنا الفاعل.
2) أن الفعل **[ ينال ]** يُسند في اللغة إلى مَن يعقل وإلى ما لا يعقل، وكلا الاستعمالين صحيح فصيح"[24].

وممَّا سبق يتبين أنَّ العلماء في دحضهم لهذه الشبهة قد ارتكزوا على كتب معاني القرآن وإعرابه، وكتب التفسير، تلك الكتب التي ارتكز عليها–أيضا– أعداء الإسلام في تصيّد مثل تلك الشُّبهات، مع إغفالهم الردّ عليها، كما أسلف البحث من قبل.

فقد قال **الفراء** –في معرض حديثه عن هذه الآية الكريمة–: "لا يكون للمسلمين إمام مشرك. وفي قراءة عبد الله: (لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِونَ) [25]. وقد فسر هذا لأن ما نالك فقد نِلته، كما تقول: نلت خيرك، ونالني خيرك"[26].

22() سورة البقرة 124/2.
23() الرد على المدعين أن بالقرآن أخطاء نحوية، الدكتور أحمد الشيمى ص 6.
24() كتاب موسوعة بيان الإسلام، تأليف نخبة من كبار العلماء، المجلد الثاني ح 41/2.

ومن المفسرين، يقول **ابن عاشور**: "و(ينال) مضارع نال نيلا بالياء إذا أصاب شيئاً والتحق به، أي لا يصيب عهدى الظالمين، أي لا يشملهم، فالعهد هنا بمعنى الوعد المؤكد"[27].

وهنا يجدر **بالبحث** أن يستعين بالمحور الأول، وذلك كمحاولة لطرح رؤية جديدة، يستطيع من خلالها أن يبرأ من هذه الشبهة **(شبهة نصب الفاعل)**.

فمن أساليب العرب التي قد تسهم في دحض هذه الشُّبهة، قولهم: "**هذا جحر ضبًّ خربٍ**"[28]، وهو قول عربي من أقوال العرب المنثورة، يعبر عن ظاهرة **(الجر على الجوار)**، تلك الظاهرة التي دار حولها خلاف بين العلماء، فلم يكن الجر على الجوار موضع اتفاق بين النحاة؛ ولذا يقول عنه **ابن الحاجب** "وليس بجيد؛ إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن، ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه به من العرب"[29].

وقال **القرطبي**: "قال النحاس: لا يجوز أن يعرب الشيء على الجوار في كتاب الله، ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: "**هذا جُحر ضبٌّ خرب**" والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: هذا جحرا ضب خربان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يجوز أن يحمل شيء من كتاب الله على هذا، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحّها[30].

وعلى الجانب الآخر، فقد أجاز **سيبويه**[31] الحمل على الجوار بلا شرط، إذا أمن إشكال المعنى (اللبس).

---

25() قراءة الرفع في معاني القرآن للأخفش بدون نسبة 154/1، وفي إعراب القرآن لابن النحاس 209/1: عبد الله وأبو رجاء والأعمش، وفي القرطبي 494/1: ابن مسعود وطلحة بن مصرّف، وفي البحر المحيط 377/1: أبو رجاء وقتادة والأعمش.

26() معاني القرآن للفراء 60/1.

27() التحرير والتنوير، المجلد الأول ح 706/1.

28() الكتاب 436/1، والإنصاف 605/2، وشرح التسهيل 308/3، وارتشاف الضرب 1912/4، وخزانة الأدب 91/5.

29() أمالي ابن الحاجب 280/1.

30() تفسير القرطبي 307/1، 195/5.

31() الكتاب 436/1.

وقال **ابن هشام:** "الشئ يُعطي حكم الشئ إذا جاوره"[32]، كما ذكر الدكتور **تمَّام حسان**[33] أنَّ الحمل على الجوار كثير عند الكوفيين، وهو من الأصول الكوفية التي يرفضها البصريون.

ولعلَّ **ابن جنى** قد أتي بما يحسم الخلاف القائم بين العلماء حول هذه الظاهرة، إذ إنَّه قد جاء مؤيّداً أساليب العرب الفصحاء، ومدللا على ذلك بأن إجماع النحاة ليس بحجَّة على مَن خالفهم، وإنما المرجع هنا استقراء اللغة، وانتحاء سمت كلام العرب: "اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين **(يعني البصرة والكوفة)** إنما يكون حجَّة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعطك يده بذلك فليس إجماعهم حجّة عليه.... وإنما هو علم منتزع من استقراء اللغة.

فممَّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم :"**هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ**" فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض على أنَّه غلط من العرب... وأنَّه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، **وأمَّا أنا فعندى أنَّ في القرآن من مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع**"[34].

وبناء على ذلك، فإنَّ قوله تعالى: **[لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ]** [35] قد يكون أحد المواضع القرآنية التي أشار إليها **ابن جنى**، والتي يمكن حملها وتفسيرها على ظاهرة **الجر على الجوار**؛ فقد ادعى المشككون أنَّ القرآن الكريم قد خالف القواعد النحوية، ونصب الفاعل "الظالمين"، وكان حقه الرفع لا النصب.

ومن هذا المنطلق، يردّ البحث على هؤلاء المشككين بأنَّ: "**الظالمين**" يجوز أن تكون فاعلا كما ذهبوا، وكما ورد في قراءة ابن مسعود بالرفع "الظالمون"، ولكنها هنا مجرورة لا منصوبة؛ فالفاعل قد يجرّ لفظا[36]، نحو قوله تعالى: **[وكفي بالله]** [37]، ونحو قولك:

32() مغني اللبيب، لابن هشام 894/1.
33() كتاب الأصول، للدكتور تمام حسان ص 43.
34() الخصائص، لابن جني 189/1-193.
35() سورة البقرة 124/2.
36() ارتشاف الضرب 1321/3.
37() سورة النساء 6/4.

أكرم بخالد، كما ورد في صيغة التعجب (أفعل به)، وعليه يكون لفظ "**الظالمين**" فاعلا مجرورا لفظا، مرفوعا محلا، وذلك اتباعاً لما تقدّمه من لفظ (**عهدى**) الذي جاء على صورة الخفض عن طريق إضافته إلى ياء المتكلم، **فجر لفظ (الظالمين) وهو فاعل بجامع المجاورة ليس إلا.**

ولعل اختيار المصحف قراءة الخفض دون الرفع؛ قد جاء لمناسبة المعنى اللغوى لـ "الخفض" لمقام الظالمين (المشركين)؛ إذ إنَّ الخفض في **اللغة** معناه: الضعة والإهانة[38]، وهو ما يليق بمقام الظالمين، وخاصة إذا جاوروا العهد المنسوب إلى الله عزّ وجلّ، فيجب أن تكون مجاورتهم لذلك العهد الشريف على سبيل الخفض والضعة والإهانة، لا على سبيل الرفع، الذي يعني في اللغة العلو والارتفاع والإسناد "فمن أسماء الله تعالى الرافع: هو الذي يرفع المؤمن بالإسعاد وأولياءه بالتقريب.. والرفع تقريبك الشئ من الشئ"[39]، فالمناسبة بين المعنيين اللغوى والاصطلاحي جلية.

وبعد هذا العرض، يتضح جليًّا أنَّ الاستعمال القرآني في قوله تعالى: **[ لا ينال عهدى الظالمين]**–استعمال عربي فصيح، وله شواهد في كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وإن كان القرآن في غنى عن الاستشهاد على عروبته؛ إذ إنَّه المصدر الأول من المصادر اللغوية التي بُني عليها السماع، كأصل من أصول النحو العربي.

- **ومِن الشُّبهات اللغوية التي قد تسهم الأساليب العربية في درءها كذلك، شبهة (رفع المعطوف على المنصوب)**، ويتضح ذلك جليا من خلال قوله تعالى: **[إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ ❑◆✂☜❁✪✪❁✈★↗❑♌ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ]** [40]

**وتنشأ هذه الشبهة:** من إعراب هذه الآية، ذلك الإعراب الذي يتعقَّد إشكاله بوقوع قوله "والصابئون" مرفوعاً بالواو، في حين أنَّه معطوف على اسم –**إنَّ**–في ظاهر الكلام[41].

38() لسان العرب، لابن منظور، مادة (خفض) 1210/2.
39() لسان العرب، لابن منظور، مادة (رفع) 1690/3.
40() سورة المائدة 69/5.
41() التحرير والتنوير، لابن عاشور، (المجلد الرابع) 267/6.

والأصل في المعطوف أن يتبع المعطوف عليه في الإعراب "لكن الناظر في قوله الله تعالى: **[إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ ❑◆✂☜✍☺✪✪⏲✗★↗❑♌♦ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ]**[42] يتوهَّم مخالفة القرآن للصواب برفعه المعطوف على منصوب، وكان الأولى في زعمهم أن تنصب"[43]

**وقد حاول العلماء إبطال هذه الشُّبهة من عدَّة وجوه:-**

**الوجه الأول:** ما ذهب إليه **سيبويه**[44] **ونحاة البصرة**[45] **وجمهور المفسرين**[46]؛ إذ قدَّروا قوله تعالى: "والصابئون" مبتدأ، وجعلوه مقدما من تأخير، وخبره محذوف، كأنه قيل: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك، وأنشد **سيبويه** شاهداً على ذلك: [ من الوافر]

**وإلاَّ فَاعْلَمُوا أنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ** [47]

وقد أضعف **ابن هشام** هذا الوجه بقوله: "ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها"[48].

**الوجه الثاني:** "أن خبر "إنَّ" محذوف أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له قوله: [ من الطويل]

**خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ، فَإِنَّ ِي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَم تَبُوحَا بالهَوى دَنِفَانِ؟**[49]

---

42() سورة المائدة 69/5.
43() موسوعة بيان الإسلام، (المجلد الثاني) ح 75/2.
44() الكتاب 155/2-156.
45() الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنبارى 187/1.
46() الكشاف، للزمخشرى 647/1، والبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسى 531/3.
47() البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص 116، والكتاب 156/2، وشرح أبيات سيبويه 14/2، والإنصاف 190/1، وتخليص الشواهد ص 373، وشرح التصريح 228/1، وخزانة الأدب 293/10، 297،وبلا نسبة في أسرار العربية ص 154، وشرح المفصل 69/8.
48() مغني اللبيب 168/2-169.

**ويضعفه** أنه حَذْفَ من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما الكثير العكس".[50]

**الوجه الثالث:** ما روى عن **الكسائي والأخفش**[51]، من أنَّ كلمة "**الصابئون**" مرفوعة عطفا على المضمر المرفوع في "**هادوا**".

وقد ردّ **النحاس** هذا الوجه، حيث يقول: "سمعت الزجاج يقول وقد ذُكر له قول **الكسائي والأخفش:** هذا خطأ من وجهين: **أحدهما** أن المضمر المرفوع لا يعطف عليه حتى يؤكد، **وثانيهما** أنّ المعطوف شريك المعطوف عليه، فيصير المعنى: إنَّ الصابئين قد دخلوا في اليهودية، وهذا محال"[52].

وبعد عرض أشهر آراء العلماء التي وردت لدرء هذه الشبهة، يمكن **للبحث** أن يضيف وجها آخر جديدا، يتمثل في **اعتبار اسم (إنّ) في الآية الكريمة**[53] **سالفة الذكر، ضمير شأن محذوف، ويقوى هذا الوجه أمران، وهما:-**

**الأول:** يتمثَّل فيما ذكره **ابن هشام**، حيث يقول: "وقد يرتفع بعدها (إنَّ) المبتدأ، فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، كقوله عليه الصلاة والسلام: "**إنَّ من أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المُصَوَّرون**"[54]، كما قال: [من الخفيف]

**إنَّ مَن يَدْخُل الكَنِيسَة يَوْماً يَلْقَ فِيها جَآذِرًا وَظِبَاءَ**[55]

وإنما لم تجعل "مَن" اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله"[56].

---

49() البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص 374، ومغني اللبيب 167/2، والمقاصد النحوية 274/2، وشرح التصريح 229/1، وشرح شواهد المغنى 866/2، وشرح الأشموني 144/1.

50() مغني اللبيب 167/2-168.

51() البحر المحيط 531/3، وفتح القدير 490/1.

52() إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس 510/1.

53() سورة المائدة 69/5.

54() صحيح البخارى (باب عذاب المصورين يوم القيامة) 167/7، حديث رقم 5950.

55() البيت للأخطل في شرح شواهد المغنى 918/2، وخزانة الأدب 457/1، والدرر 179/2، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح المفصل 115/3، وأمالي ابن الحاجب 158/1، ورصف المباني ص 119، ومغني اللبيب 84/1، والأشباه والنظائر 46/8، وهمع الهوامع 136/1.

56() مغني اللبيب 84/1-85.

**الثاني:** أنّ **(الذين)** في الموضعين السابقين من الآية الكريمة **[إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى ]** [57]، من المبنيَّات التي تلزم حالة واحدة، فلا يتعيّن–بحال من الأحوال– أن تكون اسم **(إنّ)**، وكذلك فإنّ **(النصارى)** إعرابها تقديرى، ويتعذّر ظهور الحركة الإعرابية عليها؛ إذ إنَّها اسم مقصور.

وانطلاقاً مما سبق، فإنَّ اسم (إنَّ) في قوله تعالى: **[ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ]**– ضمير شأن محذوف، والجملة بعده اسمية في محل رفع خبر **(إنَّ)**، وعليه يكون قوله **(الذين)** مبتدأ، وجملة **(فلا خوف عليهم)** خبرا عن المبتدأ **(الذين)، واقترانها بالفاء لأن الموصول شبيه بالشرط** "والفاء لا تدخل في خبر المبتدأ إلا أن يغلب عليه شبه الشرط بأن يكون اسما موصولا بجملة فعلية، أو يكون نكرة موصوفة، كقولك: **الذي يزورني فله درهم**، وكل رجل يزروني فله درهم، أو يكون خبر المبتدأ الواقع بعد "أمّا" "[58]

**واقتران الخبر بالفاء** يعيّن كونه خبرا عن الموصول **(الذين)** الشبيه بالشرط، وليس خبر–إنّ– على عكس قول الشاعر:– [من الطويل]

**فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينةِ رَحْلُهُ فَإِنَّى وَقَيّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ**[59]

وفي ذلك يقول **ابن عاشور**: "فإن وجود لام الابتداء في قوله "**لغريب**" عيَّن أنَّه خبر (إنّ) وتقدير خبر عن قيّار، فلا يُنظَّر به قوله تعالى "والصابون""[60].

---

57() سورة المائدة 69/5.

58() أمالي ابن الشجرى 184/3.

59() البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في الكتاب 75/1، ونوادر أبي زيد ص 20، والأصمعيات 184، والشعر والشعراء ص 358، وشرح أبيات سيبويه 369/1، وشرح المفصل 68/8، والإنصاف 94/1، وتخليص الشواهد ص 385، وشرح التصريح 228/1، وشرح شواهد المغني ص 867، وخزانة الأدب 326/9، 312/10، 313، 320، والدرر 182/6، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص 316، ورصف المباني ص 267، وأوضح المسالك 358/1، ومغني اللبيب 168/2، وهمع الهوامع 144/2.

60() التحرير والتنوير "المجلد الرابع" 269/6.

وبهذا يتضح أنَّ أساليب العرب، وتتمثَّل هنا في **اقتران خبر الاسم الموصول الشبيه بالشرط بالفاء**، نحو: **الذي يزورني فله درهم**، قد أسهمت في دحض هذه الشبهة **(شبهة رفع المعطوف على المنصوب)**، وساعدت على أن يكون الكلام بعد (إنّ) في الآية[61]، جملة اسمية تسير فيها المتعاطفات على نسق واحد، وذلك كما ورد في سياق قوله تعالى: **[إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ]** [62].

- **المحور الثاني: محاولة الربط بين الظواهر النحوية والتحليل الصوتي:-**

ممَّا لا شك فيه أنَّ أعداء الإسلام يحاولون دوما تشويه وجه القرآن الوضَّاء، وتوهين ثقة المسلمين بكتاب ربهم، وذلك عن طريق وصم العبارة القرآنية بالخطأ النحوى، ومن الشُّبهات التي أثاروها حول ذلك المعنى، شبهة **(نصب المعطوف على المرفوع)**، وذلك على النقيض من الشبهة السابقة **(شبهة رفع المعطوف على المنصوب)**.

**ويتضح ذلك جليّا من خلال قوله تعالى:**

**[لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا]**[63].

**وتنشأ هذه الشُّبهة:** من مجيء "**المقيمين**" بالياء خلافا لنسق ما قبله وما بعده، وهو ما دفع النحاة والمفسرين للتصدّى لهذه الشبهة، ومحاولة إبطالها.

فقد زعم المستشرق **جولد تسيهر** أنَّ في القرن نصوصا تُلقيت بالقبول، ولكنها اعتمدت على إهمال الناسخ أو سهوه أو عدم يقظته، وأنّ علماء الصدر الأول لم يحاولوا إصلاح هذه النصوص، بل آثروا في صدق وأمانة إبقاءها على ما يعتورها من مآخذ، ثم ساق روايات تدل على ذلك، منها أن الزبير بن العوام سأل أبان بن عثمان بن عفان عن آية سورة النساء **[ لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ**

61() سورة المائدة 69/5.
62() سورة البقرة 62/2.
63() سورة النساء 162/4.

**مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ]** حيث لا يطابق المعطوف: والمقيمين، ما عطف عليه، فأجابه أبان بأن هذا من خطأ الكاتب(64).

ولكن الروايات التي ساقها **جولد تسيهر** دليلا على ما زعمه روايات باطلة، وأخبار لم تصح عن الذين نُسبت إليهم، وفي هذا الصدد يقول **الزمخشرى:** "ولا يُلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغبي عليه أن السابقين الأوّلين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الانجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذبّ المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها مَن بعدهم وخرقا يرفوه مَن يلحق بهم"(65).

**إبطال هذه الشبهة:** حاول العلماء إبطال هذه الشُّبهة، وسعوا في سبيل ذلك مسعى بلاغياً، يتمثَّل في أنَّ ادعاء وجود خطأ نحوى في الآية ليس إلا جهلا بأساليب اللغة العربية، وأسرار البلاغة فيها، وهو قصور في النظر لا يرى صاحبه سوى المستوى السطحى الظاهر للتركيب، أمَّا على المستوى الأعمق فالكلمة في الآية منصوبة على الاختصاص والمدح، والتقدير: وأخص المقيمين، أو على تقدير: أمدح المقيمين. (66)

ولهذا الأسلوب غرض بلاغي، وهو بيان فضيلة الصلاة على سائر الأعمال المذكورة في الآية، ولذا غُيَّر إعرابها بالنصب على المدح والاختصاص؛ ليكون ذلك أدعى إلى لفت الأنظار والأسماع، فالكلام عند اختلافه يصير كأنه أنواع متباينة، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجها واحداً(67).

وأشهر الآراء التي أوردها النحاة في هذا الصدد قد ارتكزت على هذا المنحى البلاغي، وفي ذلك يقول **سيبويه:** "باب ما ينتصب في التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته"(68).

64() مذاهب التفسير الإسلام، لجولد تسيهر ص 46، 47.
65() الكشاف، للزمخشري 577/1.
66(، 2) كمال اللغة القرآنية ص 66.
(3) الكتاب 62/2.

وذكر من قبيل ما نحن بصدده هذه الآية[69]، فقال: "فلو كان كله رفعا كان جيدا...

ونظير هذا النصب من الشعر قول الخرنق: [من الكامل]

**لا يَبْعَدَنْ قوْمي الذين هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُزْرِ**[70]

**النازلين بكلِّ مُعْتَـرَكٍ والطيبَّونَ معاقِدَ الأزرِ** [71]

فرفع الطيبين كرفع المؤتين"[72].

وإذا كانت أشهر آراء العلماء[73] التي وردت لإبطال هذه الشُّبهة النحوية قد ارتكزت على التوجيه البلاغى، الذي يتمثَّل في التنبيه على فضل الصلاة على سائر الأعمال المذكورة في الآية، ولذا غُيِّر إعرابها بالنصب على المدح والاختصاص، فإنَّ **البحث** يحاول طرح رؤية جديدة، عن طريق ربط الظواهر النحوية بالتحليل الصوتي، ذلك التحليل الذي طالما ابتعد عنه القدامي من العلماء "إنَّ من النادر أن نجد في كتب النحو القديمة من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية، وأخرى صوتية مع أنَّ الكثير من ظواهر النحو لا يمكن تفسيره إلا على أساس صوتي"[74].

ومن ثَمَّ، فإنّ التحليل الصوتي لهذه الآية الكريمة **[والمقيمين الصلاة]** [75]– يتمثَّل في وجود ملمح قرآني يشير الى جواز حدوث تغير صوتي مثلما حدث في قراءة آية سورة الحج (والمقيمي الصلاةَ) [76]، حيث يقرأ بنصب (الصلاة) [77]، والنون محذوفة.

69() سورة النساء 162/4.
70(، 6) البيتان للخرنق في ديوانها ص 43، والكتاب 202/1، 57/2، 58، 64، والمحتسب 198/2، والإنصاف 468/2، وأوضح المسالك 314/3، وبلا نسبة في رصف المباني ص 416، وشرح الأشموني 399/2..
72() الكتاب 63/2-64.
73() المحرر الوجيز، لابن عطية 135/2-136، والكشاف 577/1، والبحر المحيط 395/3-396.
74() المنهج الصوتي للبنية العربية، الدكتور عبد الصبور شاهين ص 9.
75() سورة النساء 162/4.
76() سورة الحج 35/22.

وقراءة النصب في قوله تعالى: (والمقيمى الصلاة) [78]، وإن كانت قراءة شاذة، إلا أنها تُنسب **لأبي عمرو بن العلاء**، إمام أهل البصرة في النحو والقراءات، وقد اشتهرت قراءته بالفصاحة، كما ذكر **السيوطي**: "وأصحّ القراءات سند نافع وعاصم، وأفصحها أبو عمرو والكسائى"[79].

كما يقوي هذه القراءة (قراءة النصب) قول الأخفش: "... وزعموا أن بعض العرب قال: **[ وَاعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللّه]**[80] ، وهو **أبو السمال وكان فصيحاً**"[81]

ولذا فإنّ النون قد تحذف حذفاً صوتيا على نية إثباتها، في قوله تعالى: **[والمقيمين الصلاة]**[82] وذلك كما حدث في قراءة آية سورة الحج **(والمقيمي الصلاة)**، وذلك لأنها لا تعاقب الألف واللام "حيث إن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين"[83].

وهنا يرى **البحث** أنَّ هذا الحذف الصوتى (المتمثّل في حذف النون) حذف صوتي مسبب، له وجاهته، فقد جاء ليعاقب الاسم المبدوء بحرف مشدد النون، وإنزاله منزلة النون، فيكون كالجزء من الكلمة، وذلك كلَّه بغية إنشاء نوع من المد الكلمي اللازم المثقل[84]، الذي يقدر مدّه بمقدار ست حركات عند جميع القراء.

وإن قال قائل: يمكن لهذا الملمح القرآني الذي يشير إلى جواز حدوث مثل هذا التغير الصوتي أن يُشار إليه من خلال قوله "والمقيمون"، فلم عدل النص القرآني عن موافقة النسق القرآني، وقال (والمقيمين)؟

---

77() هذه القراءة في مختصر ابن خالويه 95: لابن أبي إسحاق وزاد في المحتسب 80/2، والبحر المحيط 369/6: الحسن وأبا عمرو، وفي تفسير الفخر الرازى 34/23، والتبيان 942/2: الحسن، وفي فتح القدير 452/3:أبو عمرو، وبدون عزو في البيان 175/2.

78() سورة الحج 35/22.

79() الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي 81/1.

80() سورة التوبة 3/9، وقد وردت هذه القراءة في كتاب موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، للدكتور محمد السيد عزوز ص 64.

81() معاني القرآن للأخفش 256/1-258.

82() سورة النساء 162/4.

83() الكتاب 182/1، وفي إعراب القرآن 98/3: ويجوز النصب مع حذف النون؛ لأن الألف واللام بمعنى الذي، وفي معاني القرآن 225/2: ولو حذفت النون ونصبت كان صواباً.

84() تيسير الرحمن في تجويد القرآن ص 221.

فإنَّ البحث يجيب عن ذلك قائلاً بأنّ الحرف الممدود (الميم) في (المقيمُون) يكون – آنذاك– مضموماً، والضم علم على الإتباع "وضامَّ الشيءُ الشيءَ: انضمَّ معه"[85]، أمَّا قوله: (والمقيمين) فإنَّه يجعل الحرف الممدود (الميم) مكسوراً، والكسر هو الأصل في التقاء الساكنين.

وبهذا يتبين أن هذا العدول عن موافقة النسق القرآني، إنما هو عدول صوتي فقط، وأنّ الأصل "والمقيمون"، بدليل ورود قراءة بالرفع "والمقيمون" بالواو عطفا على (الراسخون) [86].

وبهذا يتضح أنّ **القراءة الشاذة** من العلوم التي ينبغى التعويل عليها في دراسة العربية الفصحى؛ إذ إنّ "القراءات القرآنية– مشهورها وشاذّها– من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى، **لأن رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية بعامة في مختلف الألسنة واللهجات، بل إن من الممكن القول بأن القراءات الشاذة هي أغني مأثورات التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساسا للدراسة الحديثة، والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة**"[87].

- هذا، ويمكن أن يندرج تحت المحور الثاني **(محاولة الربط بين الظواهر النحوية والتحليل الصوتي)** دعوى اضطراب مضامين القرآن الكريم بحجَّة ولوعه بالموسيقى اللفظية.

**فقد ادّعى بعض خصوم الإسلام اضطراب مضامين القرآن الكريم بسبب ولوعه بالموسيقى اللفظية** "يدَّعي بعض المشككين أنَّ القرآن الكريم مشتت في موضوعاته وأخباره، مضطرب في مضمونه لاهتمامه بالموسيقى اللفظية على حساب المعنى المراد، ومن ثمَّ فهو

85() لسان العرب (ضمم) 2609/4.

86() في مختصر ابن خالويه 30: الجحدرى، وزاد في المحتسب: مالك بن دينار وعيسى الثقفي، وزاد في تفسير الفخر الرازى 106/11: مصحف ابن مسعود، وفي البحر المحيط 395/3 والفتوحات الإلهية 447/1: سعيد بن جبير وعمرو بن عبيد والجحدرى وعيسى بن عمر ومالك بن دينار ويونس وهارون عن أبي عمرو وكذا هو في مصحف ابن مسعود.

87() القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور عبد الصبور شاهين ص 7-8، وموقف اللغويين من القراءات الشاذة، للدكتور محمد السيد عزوز ص 36.

مليء بالتشبيهات والعبارات الخلابة التي تجعله قريبا من الشعر وأسلوب الكهانة، وأيضا يحتوى على كثير من الأبيات الشعرية، وهي خصائص لا تناسب إلا الذوق العربي، الأمر الذي يبطل القول بأنَّ هذا القرآن كتاب للناس كافة... ونستطيع دفع هذه الشبهة من وجهين:

1- إن التناسب بين المعاني والألفاظ ونسقها ونغمها ومعانيها واضح في كل آيات القرآن لا في آية دون آية، ولا في سورة دون سورة، وهو ليس بشعر ولا أساطير.

2- لقد تحدّى القرآن الكريم العرب بإعجازه اللغوى، فلم يستطيعوا الوقوف أمام هذا التحدى، بل إنهم شهدوا بإعجاز القرآن اللغوى"[88].

وهنا يمكن القول بأنَّ القرآن الكريم قد بُنى على نسق إيقاعى، جاء متسقا بدوره مع المعنى والمضمون في النص القرآني "لقد استثمر القرآن الكريم اللغة العربية بما فيها من طاقات خفية في تشكيل بنية إيقاعية منظمة وهادفة، **ومصطلح الإيقاعية يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب الصوتي في القرآن**، ممَّا جعل النص القرآني يكتسب خصوصية دون سائر النصوص الأدبية الأخرى، فأصبح طيِّعا للترتيل، متلوًّا لا يُمَلّ على طول التلاوة[89]، ومسموعاً لا تمجه الآذان، وغضًّا لا يخلق من كثرة الترداد"[90].

وقد نفي الدكتور **إبراهيم أنيس** معاني الشعر وأخيلته من القرآن، بينما أثبت موسيقاه، حيث يقول: " أمَّا نفي الشعر من القرآن، فليس المراد منه إلا نفي معانيه وأخيلته، تلك التي تصوَّر الأمور على غير حقيقتها ولا يسلك فيها الشاعر إلا مسلك العاطفة... أمَّا من ناحية الموسيقى وتردد القوافي فلا ضير ولا غضاضة من أن نصف القرآن بها، فقد نزل القرآن بلسان عربي مبين، لسان موسيقى تستمتع الأسماع بلفظ كلماته وتخضع مقاطعه في تواليها لنظام خاص يراعيه السامع مراعاة دقيقة... فموسيقى القرآن قد تشترك مع موسيقى الشعر في الأوزان والقوافي، ويتميَّز القرآن **بترتيله**، كما يتميز الشعر **بإنشاده**"[91].

88() موسوعة بيان الإسلام، المجلد الثاني ح230/2.
89() النكت في إعجاز القرآن، للرماني ص 89.
90() جماليات الإيقاع الصوتي في القرآن الكريم، محمد الصغير ص 28
91() موسيقى الشعر، للدكتور إبراهيم أنيس ص 303-310.

ومن هذا المنطلق؛ يحاول **البحث** أن يردّ على بعض الشُّبهات اللغوية التي أثارها أعداء الإسلام حول النص القرآني، مرتكزا على **الجانب الصوتي** (الإيقاع) وأثره في نشأة بعض الظواهر النحوية، ويتضح ذلك جليًّا من خلال قوله تعالى:

**[وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ]** (92)

**وتنشأ هذه الشُّبهة:** من عدم المطابقة بين الاسم الموصول، وضمير الصلة العائد إليه، إذ إنَّ عائد الصلة في هذه الآية ضمير جمع "**خاضوا**"، والاسم الموصول جاء مفرداً "الذي"، فكان يجب عند مَن شكك في الصحَّة اللغوية لهذه الآية الكريمة أن يجمع اسم الموصول العائد على ضمير الجمع، فيقال: (وخضتم كالذين خاضوا).

**وقد حاول العلماء إبطال هذه الشبهة،** ويتضح ذلك من خلال قول بعضهم: "ولو بذل صاحب هذه الشبهة جهدا يسيرا، بل لو قرأ الآية من أولها لما أورد هذه الشبهة، والآية بتمامها: **[ كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُواْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلاَدًا فَاسْتَمْتَعُواْ بِخَلاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلاَقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ بِخَلاَقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ ]** (93)، أي دخلتم في الباطل (وهو المعبّر عنه بالخوض) كالباطل الذي دخلوا فيه، ومعنى العبارة بيَّن لا يحتاج إلى مزيد بيان، والاسم الموصول جاء مفرداً؛ لأنه يعود على الخوض(94) لا على الخائضين"(95).

هذا، وقد أبطل **بعض العلماء** هذه الشُّبهة عن طريق جواز حذف النون من (الذين) استخفافا: "ويجوز أن يكون "الذي" هنا أصله "الذين" فخفّف بحذف النون على لغة هذيل وتميم، كقول الأشهب بن رميلة النهشلي: [من الطويل]

**وإنَّ الّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خَالِدِ**(96)

---

92() سورة التوبة 69/9.
93() سورة التوبة 69/9
94() الكشاف 279/2، والبحر المحيط 68/5-69.
95() كمال اللغة القرآنية ص 50.
96() البيت للأشهب بن رميلة في الكتاب 187/1، والمقتضب 146/4، والمحتسب 185/1، والمنصف 67/1، والمؤتلف والمختلف ص 33، والمقاصد النحوية 482/1، وشرح شواهد المغنى 517/2، ومعجم ما استعجم ص 1028، وخزانة الأدب 7/6، 25-28، وللأشهب أو

ونحاة **البصرة** يرون هذا الاستعمال خاصا بحالة أن تطول الصلة كالبيت، فلا ينطبق عندهم على الآية، ونحاة **الكوفة** يجوّزونه، ولو لم تطل الصلة"[97].

وعن جواز حذف النون من (الذين) ، يقول **أبو حيان**: "وذكر أصحابنا أنَّه يجوز حذف النون من التثنية والجمع فصيحا، وفصَّل **ابن مالك**[98] فقال: إن قُصِد بالذي مخصَّص، فلا محيص عن اللَّذيْن في التثنية والَّذينَ في الجمع، ولا تُحذف النون إلا في ضرورة شعر، قال: ويغني عن الذين: الذي في غير تخصيص كثيراً نحو قوله: [وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ] [99]، وقال **الأخفش**[100]: يكون الذي للجمع والواحد كـ "مَنْ""[101].

وهنا يحاول البحث الربط بين:

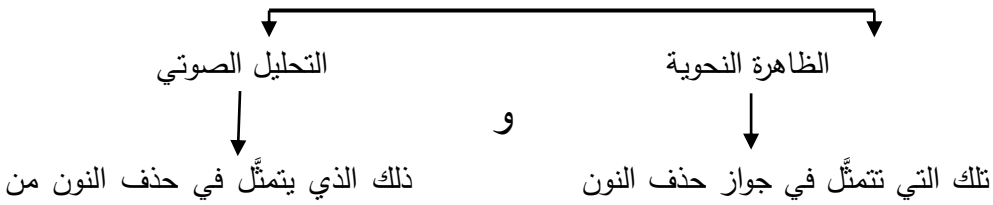


لحريث بن مخفض في الدرر 148/1، وبلا نسبة في الأزهية ص 299، ومغني اللبيب 384/1، والدرر 131/5.

97() التحرير والتنوير، لابن عاشور (المجلد السادس) ح 259/10.

98() شفاء العليل 222/1-223، وشرح التسهيل لابن مالك 192/1.

99() سورة الزمر 33/39.

100() معاني القرآن للأخفش 39/1.

101() ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي 1004/2.

من (الذين) مع دلالته على الجمع حملا على (مَنْ) إذا لم يقصد بالاسم الموصول مخصَّص، نحو قوله تعالى: [102]**[وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ]**

(الذين) في قوله تعالى: **[وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ]** [103]وذلك بغية غلق المقطع الصوتي، تمشيا مع الإيقاع الذي يتسق مع المعنى الملائم للجو النفسي المتولد من **سياق النص القرآني**.

فإذا علمنا أنَّ قوله تعالى:**[ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ]** قد ورد في سياق الحديث عن المنافقين، لأن ما قبله هو قوله عزّ وجلّ: **[ وَعَدَ اللّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ]** [104].

وإذا علمنا كذلك أنَّ أصل حال المنافقين هو الاضطراب الذي ينتهي بالتردد، ذلك الاضطراب الذي عبَّر عنه اللفظ القرآني في قوله تعالى:**[ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لاَ إِلَى هَؤُلاء وَلاَ إِلَى هَؤُلاء ]** [105]؛ إذ أنّ أصل التذبذب: التحرك والاضطراب[106]، كما عبَّر لفظ (بين) أيضا عن الحيرة والاضطراب.

وإذا علمنا كل ذلك، فسوف ندرك أنّ ثمَّة علاقة تجمع بين النسج القرآني والوزن الشعرى[107]، إذ إنَّ حذف النون من **(الذين)** في قوله تعالى: **[وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ]** قد جاء ليتسق وزن الآية مع أحد الأوزان الشعرية، وهو **بحر الهزج**، الذي يبرز لنا حال المنافقين من الاضطراب والتردد؛ فقد سُمّى الهزج بهذا الاسم "لأنه يضطرب فشبه بهزج الصوت، وهو كما تلاحظ تقارب بيَّن بين الاضطراب والتردد"[108].

102()، (5) سورة التوبة 69/9.
104() سورة التوبة 68/9.
105() سورة النساء 143/4.
106() لسان العرب، لابن منظور (ذبب) 1485/3.
107() موسيقى الشعر، لإبراهيم أنيس ص 300-301.
108() اليسير في العروض والقافية، للدكتور محمد السيد عزوز ص 203.

وعند تحليل قوله تعالى**[وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ]** إلى مقاطع صوتية، وتقطيعها عروضياً:

وَ خُضْ تُمْ كَلْ  لَ ذِى خَا ضُو
/ / ° / ° / °  / / ° / ° / °
مفاعيلن  مفاعيلن

فإن هذا التقطيع يبرز حال المنافقين من اضطراب وتردد، تنطق به المقاطع المقفلة المتتالية، وهذا يؤكد "**أنَّ القرآن الكريم يستخدم المقاطع الصوتية استخداما فنيا يتناسب والجو النفسي الذي يتولّد من السياق**"[109].

- **المحور الثالث: القراءة القرآنية حجَّة على النحاة، وليس العكس:**

ممَّا لا شك فيه أنَّ القراءات هي الوجوه المختلفة التي سمح النبى– صلى الله عليه وسلم– بقراءة نَصّ المصحف بها؛ قصدا للتيسير وتخفيفا على القبائل ومراعاة للهجاتها المختلفة، فالقراءات القرآنية توقيفية من عند الله عزّ وجلّ، وقد قال رسول الله–صلى الله عليه وسلم: "**إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسَّر منه**"[110].

وعن القراءات القرآنية، يقول السيوطى: "**أمَّا القرآن فكل ما ورد أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحادا أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه**"[111].

وهنا يثير بعض أعداء الإسلام شبهة، تتمثَّل في **الزعم أن اختلاف القراءات القرآنية يؤدى إلى اختلاف في ألفاظ القرآن الكريم**[112].

109() الفاصلة القرآنية بين المبني والمعنى، للدكتور عيد شبايك ص 117.
110() صحيح البخاري، 227/6.
111() الاقتراح، للسيوطي ص 36.
112() موسوعة بيان الإسلام، المجلد الثاني ح 249/2.

وهذا الزعم مردود عليه بما يلى: "إنَّ الكلمة التي تقرأ على وجهين أو أكثر، يكون لكل قراءة فيها معنى مقبول يزيد المعنى ويثريه، فقراءة الكلمة القرآنية على أكثر من وجه نحوى أو صرفي، ممَّا يساعد على أداء المعنى، ولا يعني تضاد المعاني وتناقض المدلولات... ثم إن اختلاف القراءات لا يشمل كل كلمات القرآن، بل يرد في كلمات محددة، بالإضافة إلى أنّ التغير أكثره صوتي، ومن ثمَّ فلا أثر على المعنى؛ إذ لا يوجد تدافع بين المعاني الناشئة من ذلك الاختلاف، ولا على الأحكام في عمومها وجملتها"[113].

ولعل الذى دفع هؤلاء المشككين إلى إثارة مثل هذه الشبهات– موقف **النحاة** من الآيات القرآنية التي خالفت القواعد، فعلى الرغم من أنَّ النحاة قد اهتموا بالقراءات وتوجيهها توجيها نحويا، إلا أنهم قد وقفوا منها موقف **المعياريين** إذا خالفت (القراءات) ما دُوّن عليه علم النحو؛ وذلك لتوهمهم أنّ القراءات اختيارات وأقيسة من القراء، وإنما هي روايات صحيحة متواترة، فلابد من الانتصار للقراءة، وإن خالفت القياس.

ومن ثمَّ يجب على النحاة الاحتراز من الخلط بين **المادة** (المتمثِّلة في النصوص اللغوية) ، **والتقعيد** (المتمثِّل في تلك القواعد الي قعَّدها النحاة)، وهو خلط لا تقبله الدراسة الحديثة[114]؛ فقد **غلَّب النحاة التقعيد والتنظير على المادة اللغوية القائمة على الملاحظة والوصف والاستقراء.**

هذا، وقد أوضح الدكتور **تمَّام حسان** أن تناول فكرة الاستقراء لا يتعارض مع ما بذله النحاة العرب من جهد "إنَّ تناولي لفكرة الاستقراء لم يتعارض مع اعترافي بما قام به النحاة العرب من الاستنباط عندما جردوا من المادة التي تم استقراؤها فكرة أصل الوضع وأصل القياس وأصل الاشتقاق والعدول والرد، وكان ذلك منهم مبنيا على أسس موضوعية أيضا لا على الغائية التي تصلح في مجال الفلسفة والنظريات المجردة.. ولكن **(النحاة)** جعلوا كلامهم عن **القواعد،** لا عن **مادة اللغة،** ولم يعد ثمة مكان **للاستقراء، وأصبحت القواعد سيِّدة النصوص**"[115].

113() المرجع السابق، المجلد الثاني ح 250/2.
114() المنهج الصوتي للبنية العربية ص 35.
115() اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسان ص 10-12.

- ومن القراءات المتواترة التي ردَّها النحاة لاعتمادهم على **المعيارية** لا الوصفية، قراءة جر (الأرجام)، ويتضح ذلك من خلال قوله تعالى:

**[وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ]** [116]

بجر "الأرحام"[117] عطفا على الضمير المجرور، وقد أسهب **أبو حيان** في حديثه عن مسألة **العطف على الضمير المخفوض**، بشكل ينمّ عن تمسكه بأصول النحو، كدليل للتخلص من مشكل هذه القراءة؛ فقد قال في توضيح هذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى: **[وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ]** [118]: "العطف على المضمر المجرور فيه مذاهب: **أحدها:** أنه لا يجوز مطلقا إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة، فإنه يجوز بغير إعادة الجار فيها، هذا مذهب جمهور **البصريين**[119]، **الثاني:** أنَّه يجوز ذلك في الكلام وهو مذهب **الكوفيين**[120] **ويونس**[121] **وأبي الحسن**[122] **والأستاذ أبي على الشلوبين**[123]، **الثالث:** أنَّ يجوز ذلك في الكلام إن أكد الضمير، وإلا لم يجز في الكلام نحو: مررت بك نفسك وزيد، وهذا مذهب **الجرمى**[124]. **والذي نختاره أنَّه يجوز ذلك في الكلام مطلقا:** لأن **السماع** يعضده **والقياس** يقويه؛ أمّا **السماع** فما روى من قول العرب: ما فيها غيره وفرسه[125]، بجر الفرس عطفاً على الضمير في (غيره)، والتقدير: ما فيها غيره وغير فرسه. والقراءة الثانية في السبعة:

116() سورة النساء 1/4.
117() قراءة الجر في معاني القرآن 252/1: لابن مسعود عن الأعمش عن إبراهيم، وفي المبسوط ص 175، والكشف 375/1، وحجّة القراءات ص 188 والنشر 24/3: حمزة، وفي إعراب القرآن 431/1 إبراهيم وقتادة، وزاد في البحر المحيط 157/3، وفتح القدير 418/1: الأعمش، وزاد في الإنصاف 463/2: يحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث، وفي شرح المفصل 78/3: حمزة وابن مسعود وابن عباس والقاسم والنخعى والأعمش والحسن البصرى وقتادة ومجاهد، وبدون نسبة في معاني القرآن للأخفش 430/1، وإعراب القراءات الشواذ 363/1، والتبيان 327/1.
118() سورة البقرة 217/2.
119() الإنصاف 463/2، وارتشاف الضرب 2013/4.
120() الإنصاف 463/2، وارتشاف الضرب 2013/4.
121() رأي يونس في شرح الكافية الشافية لابن مالك 1246/3.
122() رأي أبي الحسن في شفاء العليل 793/2، وشرح التسهيل لابن مالك 375/3، والأشموني 114/3.
123() رأي الشلوبين في المساعد 470/2، وارتشاف الضرب 2013/4.
124() رأي الجرمي في شرح الكافية للرضى 336/2، والأشموني 116/3.
125() الدر المصون، للسمين الحلبي 390/2.

**[تساءلون به والأرحامِ]** أي : وبالأرحام، **وتأويلها على غير العطف على الضمير، مما يخرج الكلام عن الفصاحة،** فلا يلتفت إلى التأويل، قرأها كذلك ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعى ويحيى بن وثاب والأعمش وحمزة، **ومَن ادّعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب،** وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة، فمنه قول الشاعر: [من الطويل]

**نُعَلَّقُ فِى مثلِ السَّوارِى سُيُوفَنا وَمَا بَيْنَها وَالكَعْبِ بِمَهْوَى نَفَانِفُ**(126)

وأنشد **سيبويه**–رحمه الله:– [من البسيط]

**فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنا فَاذْهبْ وَمَابِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَب**(127)(128)

وبعد أن يذكر **أبو حيان** كثيرا من الشواهد الشعرية التي تجيز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، **يقول:** "فأنت ترى هذا **السماع** وكثرته، وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة ببل، وتارة بأم، وتارة بلا، وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار كقوله تعالى: **[وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ]** (129)،**[فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا]** (130)، **[قُلِ اللّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ]** (131)، وقد خُرِّج على العطف بغير إعادة الجار قوله: **[وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ]** (132) عطفا على قوله **(لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ)** أي: ولمن، وقوله: **[وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ]** (133) عطفا على الضمير في قوله (فيهن) أي: وفيما يتلى عليكم.

126() البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص 53، ومعاني القرآن 253/1، 86/2، وإعراب القرآن 43/1، والإنصاف 465/2، وشرح المفصل 79/3، وشرح الأشموني 115/3، والحيوان 494/6.

127() الشاهد في الكتاب383/2، والإنصاف 464/2، وشرح المفصل 78/3-79، والخزانة 338/2، وشرح الحماسة للمرزوقي 253/1، وشرح الأشموني 115/3، وهمع الهوامع 120/1، 139/2.

128() البحر المحيط 156/2.

129() سورة المؤمنون 22/23.

130() سورة فصلت 11/41.

131() سورة الأنعام 64/6.

132() سورة الحجر 20/15.

133() سورة النساء 127/4.

وأمَّا **القياس** فهو أنَّه كما يجوز أن يبدل منه (الضمير) ويؤكد من غير إعادة الجار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار، ومن احتج للمنع بأن الضمير كالتنوين، فكان ينبغي ألا يجوز العطف عليه إلا مع الإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه، **وإذا تقرّر أنَّ العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها، كأن يُحرَّج عطف (والمسجد الحرام) على الضمير في (به) أرجح، بل هو متعين، لأن وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضى ذلك**".[134]

وهنا يتبيّن **للبحث** بما لا يدع مجالا للشك أنَّ **أبا حيان** –عند تناوله لهذه المسألة– **قد ارتكز على أصول النحو ومعطياته، وغلَّب الوصف على المعيار، في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيراً**[135] "وإن أباه (الوصف) جمهور النحاة استعظاما لعطف الاسم على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، حتى قال **المبرد**[136]: "لو قرأ الإمام بهاته القراءة لأخذت نعلى وخرجت من الصلاة"، **وهذا من ضيق الفطن وغرور بأن العربية منحصرة فيما يعلمه ، ولقد أصاب ابن** مالك[137] **في تجويزه العطف على المجرور بدون إعادة الجار**"[138].

ومن هنا يتبيَّن **للبحث** أنَّ ارتكاز جمهور النحاة على **المعيار**، وتغليبهم إياه على **الوصف**، قد يكون سببا في تصيّد مثل هذه **الشبهات (الزعم أن اختلاف القراءات القرآنية يؤدى إلى اختلاف في ألفاظ القرآن الكريم)**، في حين أنّ تعدد الأوجه الإعرابية بهذا الفهم– كما يرى **الدكتور حماسة عبد اللطيف**– إنما هو "ضرب من ضروب إعجاز القرآن ودليل على ثراء نصه وخصوبة عطائه وتعدد إشعاعه، بحيث تبدو الجملة القرآنية كالماسة المشعة أنَّي استقبلتها ألقت عليك بأضواء"[139].

134() البحر المحيط 157/2.
135() اللغة بين المعيارية والوصفية ص 12.
136() تفسير القرطبي 4/5.
137() شرح التسهيل 375/3.
138() التحرير والتنوير، لابن عاشور (المجلد الثالث) ح 218/4.
139() تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية، للدكتور حماسة عبد اللطيف ص 93.

كذلك يتبيَّن للبحث أيضا أنَّ **الأفصح قد يكون غير مقيس**، فالقياس ليس **معيار الفصاحة** "فالصحف: جمع صحيفة على غير قياس؛ لأن قياس جمعه صحائف[140]، **ولكنه مع كونه غير مقيس هو الأفصح**[141]"[142].

140() الكتاب 610/3، وشرح الكافية الشافية 1866/4، وشفاء العليل 1044/3، واللسان (صحف) 2404/4، والأشموني 141/4.

141() الصحف أفصح من صحائف، بدليل وروده في النص القرآني **[ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ]** سورة الأعلى: 18، **[ أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى]** سورة النجم: 36، **[فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ]** سورة عبس: 13.

142() التحرير والتنوير (المجلد الخامس عشر) ح 291/30.

## المبحث الثاني
## من اللَّطائف اللُّغوية فى القرآن الكريم

ممَّا لا شك فيه أنَّ القرآن الكريم يزخر بالعديد من اللَّطائف اللغوية أو نكت الإعجاز، ولذا يسعى البحث جاهدا لإلقاء الضوء على بعض هذه اللطائف، كمحاولة لاستكشاف آفاق الكمال القرآني.

وهنا يمكن القول بأن بعض اللَّطائف اللغوية في القرآن الكريم، يمكن أن يتضح بيانه وإعجازه من خلال النظر إلى **الصيغة** التي جاء عليها اللفظ القرآني في أصل موضوعه، وبعضها الآخر يمكن أن يتضح من خلال التمسك **بأصل الوضع**، وربطه بالمعنى المراد من النص القرآني.

ومن ثم يجدر **بالبحث**–قبل عرض بعض هذه اللطائف– التعريج على مصطلحى **اللطيفة والنكتة**؛ وذلك لما لهما من أهمية في تحقيق ما يصبو إليه.

فاللطيف من الكلام في **اللغة:** ما غَمُض معناه وخفى[143]، ولطيفة في المعجم[144]: كل إشارة دقيقة المعنى تلوح للفهم ولا تسعها العبارة.

أمَّا **النكتة** في المعجم[145]، فهي: المسألة العلمية الدقيقة يُتوصَّل إليها بدقة وإمعان .

وفي **اللسان:** "نكت في العلم، بموافقة فلان، أو مخالفة فلان: أشار، ومنه قول العلماء في قول **أبي الحسن الأخفش** : قد نكت فيه، بخلاف الخليل"[146].

- هذا، ومن اللَّطائف اللغوية التي ترتبط في دلالتها بأصل الصيغة التي وُضع عليها اللفظ، **مصطلح واو الثمانية**[147].

143() لسان العرب (لطف) 4036/5.
144()، (3) معجم المعاني الجامع Al maany.com dictionary

146() لسان العرب (نكت) 4536/6.
147() مصطلح واو الثمانية ورد في المحرر الوجيز، لابن عطية 89/3، ودرة الغواص، للحريرى ص 31، وتفسير القرطبي 172/8-173، والبحر المحيط، لأبي حيان 104/5، ومغني اللبيب 681/1، وحاشية الشهاب 369/4-370.

فقد كثر الخوض في مصطلح **واو الثمانية** إثباتا ونفيا، وذهب قوم إلى إثبات هذا المعنى للواو، منهم **ابن خالويه** من النحاة، **والحريرى** من الأدباء، **والثعلبي** من المفسرين، قالوا: من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد[148].

ويقول **ابن هشام:** ".... وزعموا أنَّ **العرب** إذا عَدُّوا قالوا ستة، سبعة وثمانية، إيذانا بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات:

إحداها **[سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ]** [149] إلى قوله سبحانه: **[سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ]** [150]، وقيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة... وقيل: هي واو الحال، وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة، أي: هؤلاء سبعة، ليكون في الكلام ما يعمل في الحال؛ ويردّ ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع، ولهذا ردّوا على **المبرد** قوله في بيت الفرزدق: [من البسيط]

**فَأَصْبِحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هم قريشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ** [151]

إن "مثلهم" حال ناصبها خبر محذوف، أي: وإذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم.

**الثانية:** آية الزمر، إذ قيل **[فتحت]** [152] في آية النار لأن أبوابها سبعة، **[وفتحت]** [153] في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية، وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عدد البتة، وإنما فيها ذكر "الأبواب" وهي جمع لا يدل على عدد خاص.... وقد مرَّ أن الواو في (وفتحت) مقحمة عند قوم، وعاطفة عند آخرين؛ وقيل:

148() الجنى الداني ص 167، ومغني اللبيب 682/1.
149() سورة الكهف 22/18.
150() سورة الكهف 22/18.
151() البيت للفرزدق في ديوانه 185/1، والكتاب 60/1، والمقتضب 191/4، وتخليص الشواهد ص 281، ومغني اللبيب 682/1، والجنى الداني ص 189، 324، 446، والمقاصد النحوية 96/2، وشرح التصريح 198/1، والأشباه والنظائر 209/2، والهمع 124/1، وخزانة الأدب 133/4، 138، وبلا نسبة في المقرب 102/1، ورصف المباني ص 312، ومغني اللبيب 168/1، وشرح الأشموني 122/1.
152() سورة الزمر 71/39.
153() سورة الزمر 73/39.

هي واو الحال أي: جاءوها مفتَّحة أبوابها كما صُرِّح بـ "مفتحة" حالا في [ **جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ**] [154]

**الثالثة:** [ **وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ** ] [155] فإنه الوصف الثامن، والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة **أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان، بخلاف بقية الصفات...**

**الرابعة:** [ **وَأَبْكَارًا**] [156] في آية التحريم، ذكرها **القاضى الفاضل**[157]، وتبجَّح باستخراجها، وقد سبقه إلى ذكرها **الثعلبى**[158]، والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة، فلا يصح إسقاطها، إذ لا تجتمع الثيبوبة والبكارة.... وأمّا قول **الثعلبي** إن منها الواو في قوله تعالى: [ **سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا** ] [159] فسهو بيَّن، وإنما هذه واو العطف، وهي واجبة الذكر..." [160].

وبهذا يتضح أنَّ **ابن هشام** قد أورد الآيات الخمسة التي كثر الخوض فيها عن واو الثمانية توجيها ونقضا "ومن غريب الاتفاق أن كان لحقيقة الثمانية اعتلاق بالمواضع الخمسة المذكورة من القرآن إما بلفظه كما هنا[161] وآية الحاقة[162]، وإما بالانتهاء إليه كما في آية براءة[163] وآية التحريم[164]، وإما بكون مسماه معدودا بعدد الثمانية كما في آية الزمر[165]"[166].

وهنا يرى **البحث** أنَّ مصطلح "**واو الثمانية**" مصطلح خاص باللفظ القرآني، يقترن وجوده بالقرآن الكريم، وله اعتلاق باللفظ الدال على العدد (ثمانية)، ويرتبط في دلالته ارتباطا

154() سورة ص 50/38.
155() سورة التوبة 112/9.
156() سورة التحريم 5/66.
157(، 5) التحرير والتنوير، لابن عاشور (المجلد السادس) ح 42/11.
159() سورة الحاقة 7/69.
160() مغنى اللبيب 682/1-683.
161() المراد قوله تعلى [ **سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**] سورة الكهف 22/18.
162() سورة الحاقة 7/69.
163() سورة التوبة: [والناهون عن المنكر] 112/9.
164() سورة التحريم : [ وأبكارا] 5/66.
165() سورة الزمر: [ وفتحت ] 73/39.
166() التحرير والتنوير (المجلد السابع) ح 293/15.

وثيقا بأصل وضعه على صيغة النسب؛ إذ إنَّ العدد ثمانية "هو في الأصل منسوب إلى الثُمُن، لأنه الجزء الذي صيَّر السبعة ثمانية، فهو ثمنها، ثم فتحوا أوَّله لأنهم يغيَّرون في النسب كما قالوا دُهْرِيٌ وسُهْلِيٌّ، وحذفوا منه إحدى ياءى النسب، وعَوّضوا منها الألف، كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن، فثبتت ياؤه عند الإضافة، كما ثبتت ياء القاضى، فَتقول ثماني نسوة وثماني مائة، كما تقول قاضي عبد الله"[167].

وعلى ذلك فإنَّ مجئ الواو قبل اللفظ الدال على العدد ثمانية في الاستعمال القرآني له دلالة معنوية، تتمَّثل في إضافة الثمن إلى العدد سبعة قبله، وهو الجزء (الثمن) الذي صيَّر العدد سبعة ثمانية، ويتضح ذلك في قوله تعالى: [**سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ** ] [168].

فإذا جاء اللفظ الدال على العدد ثمانية بغير واو، كأن تقول في غير القرآن " سَبْعَةٌ ثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ "، فقد يُظَن أن العدد الدال على لفظ ثمانية جزءا (الثمن) من العدد سبعة قبله، وهذا يومئ بأن عدد أهل الكهف معروف؛ **لأن "السبعة عند العرب عدد تام، وهي لغة فصيحة لبعض العرب** من شأنهم أن يقولوا إذا عدّوا: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية، تسعة، عشرة، هكذا هي لغتهم"[169]. وقال القرطبي: هي لغة قريش[170].

وهذا الفهم لا يتسق مع المعنى القرآني الذي "أبهم على عموم الناس الإعلام بذلك (عدد أهل الكهف) لحكمة وهي أن تتعود الأمة بترك الاشتغال فيما ليس منه فائدة للدين أو للناس"[171].

ولذلك جئ بالواو لأنها تؤذن بأن ما بعدها غير ما قبلها، وحتى لا يترتب على استخدام اللفظ الدال على العدد ثمانية– تبعا للأصل المنسوب إليه والذي جاء العدد ثمانية على صيغته بخلاف باقي الأعداد– توهم أن يكون جزءا من العدد (سبعة) قبله، فجاءت الواو لتدل على إضافة الثمن إلى العدد سبعة، فيصير ثمانية، وبالتالي تنقطع العدّة، تمشيا

167() لسان العرب، لابن منظور (ثمن) 509/1.
168() سورة الكهف 22/18.
169() المحرر الوجيز، لابن عطية 89/3، والتحرير والتنوير (المجلد السادس) ح 42/11-43.
170() تفسير القرطبي 173/8.
171() التحرير والتنوير (المجلد السابع) ح 290/15-291.

مع خصائص العرب، إذ إن السبعة كانت عندهم عدد كامل صحيح، فلا يُعلم عدد أهل الكهف، ويؤيد ذلك قول **ابن عباس**[172] رضي الله عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العدّة، أي: لم يبق عدّة عادٌّ يُلْتفت إليها.

ومن الشواهد القرآنية التي تبرهن على أنَّ **(واو الثمانية)** هي واو تدل على إضافة الثُّمن إلى العدد **(سبعة)** قبله– قوله تعالى: [ **سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ**] [173]، حيث قرن لفظ **(ثمانية)** بحرف الواو، الذي يدل على إضافة **(الثمن)** إلى العدد **(سبعة)** قبله، فيصير ثمانية، والثمن هنا يتمثل في يوم واحد، أضيف إلى "سبع ليال" فصار ثمانية أيام، إذ **إنَّ** السبع ليال بها سبعة أنهر، أي سبعة أيام، "والنهار اسم لكل يوم، والليل اسم لكل ليلة"[174]، ولا يوجد ليل بلا نهار، وعلى ذلك فإضافة الثمن الذي يمثل يوما واحدا جعلها **(**سبع ليال**)** ثمانية أيام، وهو ما دلت على إضافته الواو **(واو الثمانية)**.

ومن ثمَّ، فإن **(واو الثمانية)** لها دلالة معنوية، تجعلها مستحقة الذكر، وإن لم يكن لها وظيفة نحوية، كما هو الحال في (لام الابتداء) التي تفيد معنى التوكيد، ولا يترتب على ذكرها أي أثر نحوى.

ولذلك يرى **البحث** أنَّ **(واو الثمانية)** تقتصر على هاتين الآيتين، وبالتالي فإن الانتباه إليها **يعدّ من اللطائف التي لا تبلغ حد المعارف**، فضلا عن كونها دليلا على أن القرآن قد نزل بلغة العرب واستعمالهم.

أمّا قوله تعالى : [ **وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ** ] [175]، ففيه يقول **القرطبي**: "واختلف العلماء في الواو في قوله [ **وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ** ]، فقيل دخلت في صفة الناهين، كما دخلت في قوله تعالى: **[حم تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ**

172() مغني اللبيب 682/1.
173() سورة الحاقة 7/69.
174() لسان العرب (نهر) 4557/6.
175() سورة التوبة 112/9.

]"[176]، فذكر بعضها الواو والبعض بغيرها، وهذا سائغ معتاد في الكلام، **ولا يطلب لمثله حكمة ولا علة**"[177].

وتصديقاً على كلام **القرطبي**، يقول أحد المعاصرين: "إذا تتالت نعوت لمنعوت واحد، وكانت متحدة المعنى، لم يجز عطف بعضها على بعض، نحو: جاء الرجل الغني الثرى، أمَّا إذا كانت مختلفة المعاني فإنّ عطف بعضها على بعض يصبح جائزا، نحو: جاء الطالب الجميل والمجتهد والشجاع، أو جاء الطالب الجميل المجتهد الشجاع"[178].

وهنا **يرجِّح** البحث ما ذكره **ابن هشام**، حيث قال: [ **وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ** ] [179] فإنه الوصف الثامن، **والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان، بخلاف بقية الصفات**"[180].

وكذلك الحال في قوله تعالى: [ **ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا** ] [181]؛ فقد أتي "بالواو بين الوصفين الأخيرين لأن المقصود بالصفات الأولى ذكرها مجتمعة والواو قد توهم التنويع فحذفت، **وأمَّا الأبكار فلا يكن ثيبات، والثيبات لا يكن أبكارا، فأتي بالواو لتضاد النوعين**"[182].

فالعطف بالواو يأتي بين الصفات المتباعدة أو المتضادة، وذلك نحو قوله تعالى: [ **هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ** ] [183]، وذلك لأنها "ألفاظ متضادة المعاني في أصل موضوعها، فكان دخول **(الواو)** صرفا لوهم المخاطب–قبل التفكر والنظر– عن توهم محال، واجتماع الأضداد في المحال، لأن الشئ لا يكون ظاهرا باطنا من وجه واحد، وإنما يكون

176() سورة غافر 40/1-3.
177() تفسير القرطبي 271/8.
178() موسوعة النحو والصرف والإعراب، لإميل يعقوب ص 691.
179() سورة التوبة 112/9.
180() مغني اللبيب 683/1.
181() سورة التحريم 5/66.
182() الأشباه والنظائر 101/2، وينظر: الدر المصون 337/6، وتفسير أبي السعود 268/8.
183() سورة الحديد 3/57.

ذلك من وجهين مختلفين، فكان العطف ها هنا أحسن من تركه، لهذه الحكمة الظاهرة، بخلاف ما تقدّم ممَّا لا يستحيل اجتماعه من الصفات في محل واحد"[184].

هذا، وإذا كانت **(واو الثمانية)** ملازمة للوصف **الثامن**، فأين هي في قوله تعالى: [ **هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ** ][185].

وقوله تعالى: [ **وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ*هَمَّازٍ مَّشَّاء بِنَمِيمٍ*مَنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ*عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ** ] [186].

وأمّا قوله تعالى: [ **وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** ] [187]، فقد قال **ابن عاشور** في معرض حديثه عن هذه الآية الكريمة: "وأمّا اقتران الواو بالأمر الذي فيه معنى الثامن، كما قالوا في قوله تعالى [ **وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** ] ، فإن مجئ الواو لكون أبواب الجنة ثمانية، فلا أحسبه إلا نكتة لطيفة جاءت اتفاقية"[188].

والأرجح هنا أن تكون الواو واو الحال، أي: جاءوها مفتحة أبوابها، كما صُرِّح بـ "مفتحة" حالا في [ **جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ** ] [189]، وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة[190].

- **ومن اللَّطائف أو نكت الإعجاز، التي تتضح من خلال التمسك بأصول النحو ومعطياته**، الفرق بين **(ما)** و**(الذى)**، وأثر ذلك في بيان المراد من النص القرآني، ويتضح ذلك جليا من خلال قوله تعالى:

[ **شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى**][191]

184() نتائج الفكر في النحو، للسهيلى ص 187.
185() سورة الحشر 23/59.
186() سورة القلم 10/68-13.
187() سورة الزمر 73/39.
188() التحرير والتنوير (المجلد السادس)ح 43/11.
189() سورة ص 50/38.
190() مغني اللبيب 683/1.
191() سورة الشورى 13/42.

وهنا يبدو–من خلال النظر إلى هذه الآية الكريمة–أنَّ ثمّة تساؤلا يطرح نفسه؛ ما السر في اختيار (ما) مع قوله تعالى [ **مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا** ] ، وقوله [**وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى** ] ؟ وما السر في إيثار (الذى) مع قوله تعالى [**وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ** ]؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، يقول الشيخ **ابن عاشور**: "وقد يظهر في بادئ الرأي أنَّه مجرد تفنن بتجنب تكرير الكلمة ثلاث مرات متواليات، وذلك كاف في هذا التخالف، وليس يبعد عندى أن يكون هذا الاختلاف لغرض معنوى، وأنه فرق دقيق في استعمال الكلام البليغ، **وهو أن "الذي" وأخواته هي الأصل في الموصولات، فهي موضوعة من أصل الوضع للدلالة على من يعيّن بحالة معروفة هي مضمون الصلة، فـ (الذى) يدل على معروف عند المخاطب بصلته.**

وأمَّا **(ما)** الموصولة، **فأصلها** اسم عام نكرة مبهمة محتاجة إلى صفة نحو قوله تعالى [ **إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ** ] [(192)] عند **الزمخشرى**[(193)] وجماعة إذ قدّروها نعم شيئا يعظكم به، فـ **(ما)** نكرة تمييز لـ **(نِعْم)** وجملة "يعظكم به" صفة لتلك النكرة... ثم يعرض لـ **(ما)** التعريف بكثرة استعمالها نكرة موصوفة بجملة فتعرفت بصفتها وأشبهت اسم الموصول في ملازمة الجملة بعدها، ولذلك كثر استعمال **(ما)** موصولة في غير العقلاء، فيكون إيثار **( مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى)** بحرف **(ما)** لمناسبة أنها شرائع بَعُد العهد بها فلم تكن معهودة عند المخاطبين إلا إجمالا، فكانت نكرات لا تتميز إلا بصفاتها، وأمَّا إيثار الموحي به إلى النبي–صلى الله عليه وسلم– باسم **(الذى)** فلأنه شرع متداول فيهم معروف عندهم، فالتقدير: شرع لكم شيئاً وصَّى به نوحا وشيئاً وصَّى به إبراهيم وموسى وعيسى، والشئ الموحي به إليك، **ولعل هذا من نكت الإعجاز المغفول عنها**"[(194)].

**وبهذا يتضح أن الشيخ–في إيجاد الفارق في الاستعمال بين (ما) و (الذى)– قد ربط بين المعنى وأصل الوضع في بيان المراد من النص القرآني.**

192() سورة النساء 58/4.
193() الكشاف 513/1، ومغني اللبيب 571/1.
194() التحرير والتنوير (المجلد الثاني عشر) ح 52/25.

فـ **(ما)** و **(الذي)** كلاهما اسم موصول، لكن **(الذى)** اسم موصول مختص، يختص بالمفرد المذكر، بينما (ما) اسم موصول مشترك، يأتي للمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع.

ومن ثَمَّ، فإن **(الذى)** أعرف من **(ما)** مع أن كليهما معرفة، ولكن المختص أعرف، فالقرآن أعرف ممّا وصَّى به ابراهيم وموسى وعيسى ونوحاً، ولذا جاء بما هو أعرف **(الذى)** لما هو أعرف **(القرآن)**، وجاء لما دونه في المعرفة بما هو دونه في المعرفة **(ما وصى به ابراهيم وموسى وعيسى ونوحاً)**.

**وبعد، فهذه لمحة من اللَّطائف اللغوية التي يزخر بها كتاب الله –عزّ وجلّ– والتي لها كبير الأثر في تعميق وتأصيل فكرة الإعجاز القرآني، ذلك الإعجاز الذي عجز عن مضاهاته والإتيان بمثله أرباب اللغة والفصاحة.**

## خاتمة

**وبعد، فهذه أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث، والتي يمكن إجمالها فيما يلى:-**

**أولا**-ضرورة الارتكاز على التحليل اللغوى بمستوياته المختلفة (الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية)، وذلك لدرء الشُّبهات اللغوية التي أثارها أعداء الإسلام وخصومه حول النص القرآني، على أساس علمي يمكن عن طريقه أن يبرأ البحث من تلك الشبهات بأدلة دامغة، لا تقبل الشك والنقد.

**ثانياً**-عدم الخلط بين **المادة اللغوية** (المتمثِّلة في النصوص اللغوية) **والتقعيد** (المتمثِّل في تلك القواعد التي قعَّدها النحاة)، وهو خلط لا تقبله الدراسة الحديثة.

**ثالثاً**-أهمية الاعتماد على أساليب العرب الفصحاء، الموثوق بعربيتهم، وتفعيل هذه الأساليب لدحض بعض الشبهات اللغوية؛ إذ إنَّ النحو العربي استقراء ووصف لكلام العرب، وطرائقهم في التركيب وغيره من مستويات اللغة.

**رابعاً**-القراءة القرآنية حجَّة على النحاة، وليس العكس، فلابد من الانتصار للقراءة وإن خالفت القياس، فضلا عن أن الأفصح قد يكون غير مقيس، فعلى الرغم من أن النحاة قد اهتموا بالقراءات وتوجيهها توجيها نحويا، لكن يؤخذ عليهم أنهم وقفوا منها موقف المعياريين إذا خالفت ما دوَّن عليه علم النحو، لتوهمهم أن القراءات اختيارات وأقيسة من القرّاء، وإنما هي روايات صحيحة متواترة.

**خامساً**-أهمية القراءات الشاذّة ودورها في دراسة العربية الفصحى، فهي باب عظيم من أبواب اللغة، نستطيع أن نلتمس من خلاله بعضا من أسرار العربية، كما أنها ثرية بالمادة اللغوية التي تؤهلها لكي تصلح أساسا للدراسة الحديثة.

**سادساً**-ضرورة الارتكاز على أصول النحو ومعطياته؛ وذلك للحصول على خلفية علمية تؤهَّل البحث لمناقشة الشبهات اللغوية مناقشة موضوعية، تكشف ما بها من زيف وافتراء، ومن ثم إعطاء الرأي الصحيح.

**سابعاً**- مصطلح "**واو الثمانية**" مصطلح خاص باللفظ القرآني، يقترن وجوده بالقرآن الكريم، وله اعتلاق باللفظ الدال على العدد ثمانية، ويرتبط في دلالته ارتباطاً وثيقاً بأصل وضعه على صيغة النسب.

**ثامناً**–محاولة أعداء الإسلام الدائبة للطعن في ألوهية النص القرآني، واعتباره نصًّا تاريخيا قابلاً للنقد والتعديل؛ وذلك بغية حصول الاضطراب في الفهم والعقيدة والسلوك.

**تاسعاً**– جمال الإيقاع في النص القرآني، وعدم اضطرابه بسبب تأثره بالموسيقى اللفظية، إذ إنَّ هذا الإيقاع قد جاء متسقاً مع المعنى، فضلا عن أن القرآن يستخدم المقاطع الصوتية استخداما فنيا يتناسب والجو النفسي الذي يتولّد من السياق.

**تاسعاً**–محاولة استيعاب الإنتاج الاستشراقي؛ تمهيداً لدراسته دراسة متأنية ثم نقده نقداً علميا، ولا يتأتي ذلك إلا بمزيد من البحث والدراسة التفصيلية لمؤلفات وكتابات هؤلاء المستشرقين وأعداء الإسلام.

## قائمة المراجع والمصادر


1- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، طبعة عيسى الحلبي.

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1998م.

3- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، 1981م.

4- أسرار العربية، لعبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، الطبعة الأولى، 1957م.

5- الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.

6- الأصمعيّات، للأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، بدون تاريخ.

7- الأصول–دراسة أبستيمولوجية– للفكر اللغوي عند العرب، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، 1420هـ/2000م.

8- إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، دراسة وتحقيق الدكتور محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت لبنان، الطبعة الأولى–1417هـ/1996م.

9- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زايد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1405هـ/1985م.

10- الأعلام، تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 1985م.

11- الاقتراح، للإمام جلال الدين السيوطي، حقَّق أصوله ووثَّق نصوصه وقدَّم له طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، 1999م.

12- أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، 1989م.

13- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنى العلوي، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ/1992م.

14- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري–ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1418هـ/1997م.
15- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، 1979م.
16- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1400هـ/1980م.
17- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي، 1976م.
18- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1986م.
19- تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية، للدكتور حماسة عبداللطيف، سلسلة دراسات عربية وإسلامية بجامعة القاهرة، 1984م.
20- تفسير أبي السعود المسمَّى: إرشاد العقل السلم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي، تحقيق خالد عبد الغني محفوظ–دار الكتب العلمية.
21- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1403هـ/1983م.
22- تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع بتونس، بدون تاريخ.
23- التفسير الكبير، للفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
24- التفكير اللغوي بين القديم والجديد، للدكتور كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة مصر، 2005م.

25- تيسير الرحمن في تجويد القرآن، للدكتورة سعاد عبد الحميد، مراجعة وتقريظ الشيخ أحمد أحمد مصطفى أبو حسن، الشيخ محمود أمين الطنطاوي، دار التقوى، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م.
26- الجامع لأحكام القرآن=تفسير القرطبي، للقرطبي، دار القلم عن طبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، 1386هـ/1966م.
27- جماليات الإيقاع الصوتي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير للباحث محمد الصغير ميسة، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر-1433هـ/2012م.
28- الجني الداني في حروف المعاني، لحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1983م.
29- حاشية الشهاب، المسمَّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، للشهاب الخفاجي، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
30- حجّة القراءات السبع، لأبي زرعة، تحقيق سيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1982م.
31- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، منشورات المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، 1388هـ / 1969م.
32- خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، القاهرة، 1409هـ/1989م.
33- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
34- درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ، للحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
35- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، للشنقيطي، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، 1981م.

36- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق وتعليق الدكتور جاد مخلوف جاد، والدكتور زكريا عبد المجيد، دار الكتب العلمية.
37- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدّم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ/1994م.
38- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، رواية أبي عمرو بن العلاء، شرحه وحقّقه وعلّق عليه يسري عبدالغني عبدالله، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1410هـ/1990م.
39- ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر بيروت، بدون تاريخ.
40- ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه خليل إبراهيم عطية وعبدالله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد، 1389هـ/1970م.
41- الردّ على المدعين أن بالقرآن أخطاء نحوية، تأليف الدكتور أحمد الشيمي، 1436هـ/ 2015م.
42- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، 1975م.
43- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، 1979م.
44- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمَّى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، للأشموني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1955م.
45- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، 1410هـ/1990م.
46- شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبدالله الأزهري، وبهامشة حاشية يس بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
47- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبدالسلام هارون، القاهرة، 1951م.
48- شرح شواهد المغنى، للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

49- شرح الكافية، للرضي، نشره يوسف حسن عمر، ليبيا، بدون تاريخ.
50- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، بدون تاريخ.
51- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة، بدون تاريخ.
52- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة، 1977م.
53- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني، مكة المكرمة، 1406هـ/1986م.
54- صحيح البخاري، مطابع الشعب، 1378هـ.
55- الظاهرة القرآنية، مالك بن نبي، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين، دمشق، دار الفكر، 1985م.
56- الفاصلة القرآنية بين المبني والمعنى، الدكتور عيد محمد شبايك، دار حراء، الطبعة الأولى، 1413هـ/1999م.
57- فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، ضبطه وصححه أحمد عبد السلام، طبعة جديدة ملونة كاملة في مجلدين، منقحة ومصححة، الشركة العصرية العربية للطباعة والنشر.
58- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.
59- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور عبدالصبور شاهين، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1966م.
60- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثالثة، 1408هـ/1988م.

61- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.
62- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394هـ/1974م.
63- كمال اللغة القرآنية بين حقائق الإعجاز وأوهام الخصوم، نظرات فيما أثير من شبهات وأوهام، تأليف الدكتور محمد محمد داود، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع.
64- لسان العرب، لابن منظور، نشر عبدالله علي الكبير وآخرين، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.
65- اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمّام حسان، القاهرة، 1958م.
66- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، للآمدي، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزبانيّ، مكتبة القدسيّ، القاهرة، الطبعة الثانية، 1982م.
67- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصفهاني، تحقيق حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407هـ/1986م.
68- مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، 1987م.
69- مجلة المسلم المعاصر ( في مواجهة الاستشراق)، الدكتور محمود حمدي زقزوق، العددان 65، 66، لعام 1992م.
70- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، 1386هـ.
71- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.

72- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عنى بنشره ج برحشتراسر، المطبعة الرحمانية، 1934م.
73- مذاهب التفسير الإسلامي، إجنتس جولد تسيهر، ترجمة عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي بمصر، ومكتبة المثنى ببغداد، 1374هـ/1955م.
74- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، 1405هـ/1984م.
75- معاني القرآن، للأخفش، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1985م.
76- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1980م.
77- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لعبد الله بن عبد العزيز البكري، حقَّقه وضبطه مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983م.
78- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن جمد، وأشرف عليه وراجعه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م.
79- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، محمود بن أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، بدون تاريخ.
80- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
81- المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1391هـ.
82- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام ابي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، 1954م.

83- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، للدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، 1400هـ/1980م.
84- موسوعة بيان الإسلام، الرد على الافتراءات والشبهات، تأليف نخبة من كبار العلماء، دار نهضة مصر للنشر، الطبعة الأولى، 2011م.
85- موسوعة النحو والصرف والإعراب، إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، شبكة الفكر.
86- موسيقى الشعر، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، 1952م.
87- موقف اللغويين من القراءات الشاذة، الدكتور محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1442هـ/2001م.
88- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، حقّقه وعلّق عليه الشيخان عادل أحمد عبدالموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1412هـ/1992م.
89- النكت في إعجاز القرآن، للرماني، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، 1976م.
90- النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، 1967م.
91- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية، للسيوطي، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1327هـ.
92- وسائل الإثبات في الشريعة الإسلامية في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية، الدكتور محمد الزحيلي، دار البيان، دمشق، الطبعة الأولى، 1982م.
93- اليسير في العروض والقافية، الدكتور محمد السيد عزوز، دار الحسين للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

- **مراجع شبكة الإنترنت:**

- https://mfacebook.com
- Almaany.com dictionary

# Some language suspicions and subtleties in the Noble Quran (Descripitive analytical study)

**ResearcherL Dalia Samy Ahmed Hassan**

**Grammar and Morphology Professor**
**Faculty of Arts, Menoufiya University**

**Abstract**:

This research presents an analytical descriptive study concerning language suspicions and miraculous aspects in the Noble Quran. The researcher does her best through this study to refute these language suspicions aroused by enemies and opponents of Islam who contest the Noble Quran. The researcher based on different levels of the language analysis (phonologically, morphologically, syntactically and semantically) and grammar principles bearing in mind the continuous controversial argument with may cause estrangement between the criterion (lying in these rules stated by grammarians) and usage (Lying in language texts). This argument may make you suppose that there is a disorder or a problem which may cause these language suspicions emerge.

This research leads to many results as follows: being necessary to take the eloquent styles of the Arabs who's their Arab ethnic are reliable into account. These styles are put into practice by refuting and invalidating some language suspicions.

**Some of the Quranic subtleties which the research also attained:**

Reality of (waw which came before the eighth aspect in the Quran) Terminology. It is terminology concerned with the Quranic word and related to the Noble Quran. It is also related to the word referring to number (eight) and semantically related to being originally ositioned to the Nasb form.